I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بحوالي 309 مليار ليرة (4.7 في المائة) على أساس سنويّ خلال كانون الثاني– آب 2021، ليصل إلى 6,231 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 6,540 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020[2]. جاء هذا التراجع نتيجة الإنخفاض السنوي في كل من الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 237 مليار ليرة (5.8 في المائة)، تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 94 مليار ليرة (35.2 في المائة) والتحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 24 مليار ليرة (8.1 في المائة). في المقابل، ارتفعت معاشات التقاعد بحوالي 46 مليار ليرة (2.4 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– آب من الأعوام 2019، 2020 و 2021

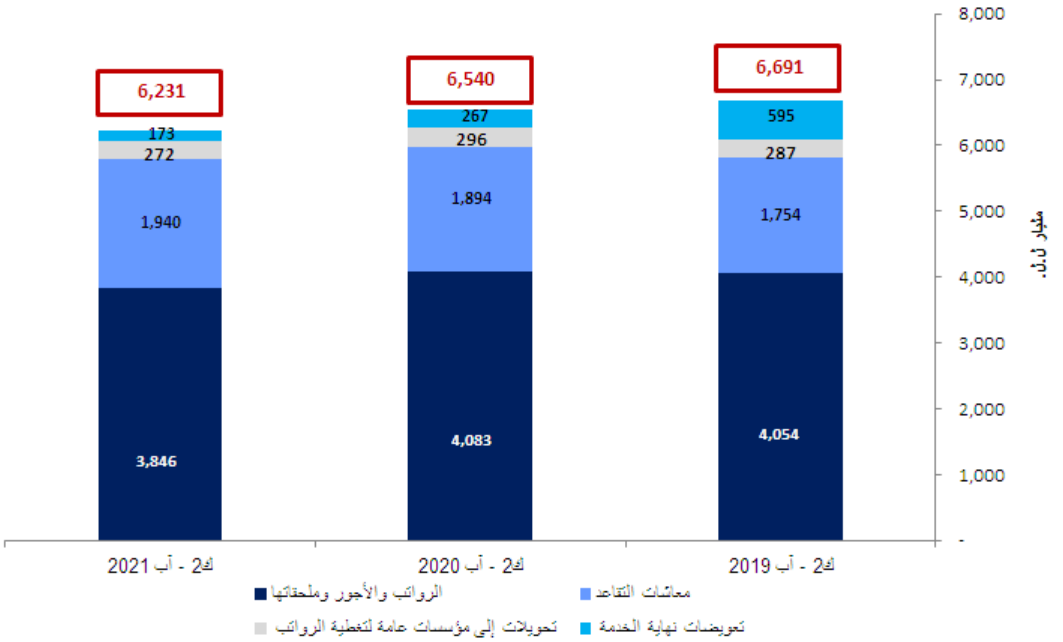

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3] حيث سجّلت نسبة 73.1 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2019، قبل أن تتراجع إلى نسبة 71.5 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2020، ومن ثم تعود وترتفع إلى 72.4 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2021[4]. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 41.7 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2019، وارتفعت إلى 50.0 في المائة خلال كانون

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر آب 2021.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

[4] جاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 4.7 في المائة مقارنة مع تراجع قاعدة النفقات الجارية الأولية بنسبة 6.0 في المائة خلال كانون الثاني – آب 2021.

الثاني– آب 2020، لتصل بعدها إلى نسبة 53.1 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2021. يعود السبب الرئيسي وراء الزيادة الملحوظة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات في عامي 2020 و2021 إلى التغيّر الكبير في قاعدة الإنفاق التي كانت قد سجّلت تراجعاً سنوياً كبيراً بنسبة 18.5 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2020 و10.4 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– آب 2021:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – آب 2021:

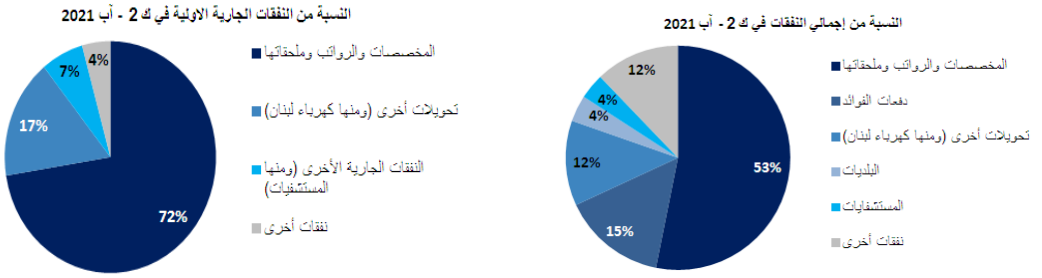

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل ملحوظ بقيمة 237 مليار ليرة سنويًّا لتصل إلى 3,846 مليار ليرة[5] خلال كانون الثاني– آب 2021. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى التراجع في التقديمات الإجتماعية بقيمة 182 مليار ليرة (30.0 في المائة)، حيث تدنت قيمة التقديمات المدفوعة لصالح كل من الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 127 مليار ليرة (35.9 في المائة) و57 مليار ليرة (28.2 في المائة) على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت المنافع الوظيفية بقيمة 15 مليار ليرة (11.7 في المائة)، مع تراجع المدفوعات لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 12 مليار ليرة (37.7 في المائة) و8 مليار ليرة (24.5 في المائة) على التوالي، مقابل زيادة بقيمة 5 مليار ليرة (6.8 في المائة) في المدفوعات لصالح الجهاز العسكري.

من جهة أخرى، إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور بقيمة 33 مليار ليرة (1.1 في المائة)، نتيجة إنخفاض المدفوعات لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 37 مليار ليرة (5.2 في المائة) و6 مليار ليرة (1.7 في المائة) على التوالي. قوبلت هذه الإنخفاضات بزيادة في المدفوعات لصالح الجهاز العسكري بقيمة 9 مليار ليرة الذي يعود بشكلٍ أساسي إلى الزيادة بقيمة 17 مليار ليرة (3.3 في المائة) في المبالغ المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 78.7 في المائة[6] من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– آب 2021، تلتها التقديمات الإجتماعية (11.0 في المائة)[7] والمنافع الوظيفية (3.0 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.3 في المائة من المجموع.

---

[5] تختلف الأرقام بشكلٍ بسيط عن تلك المنشورة سابقًا في مرصد المالية العامة نتيجة التدوير.

[6] بزيادة عن نسبة 74.9 في المائة المسجلة خلال كانون الثاني - آب 2020.

[7] مقارنةً مع نسبة 14.8 في المائة خلال كانون الثاني – آب 2020.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 37.2 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2020 إلى 39.0 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– آب 2020 وكانون الثاني - آب 2021

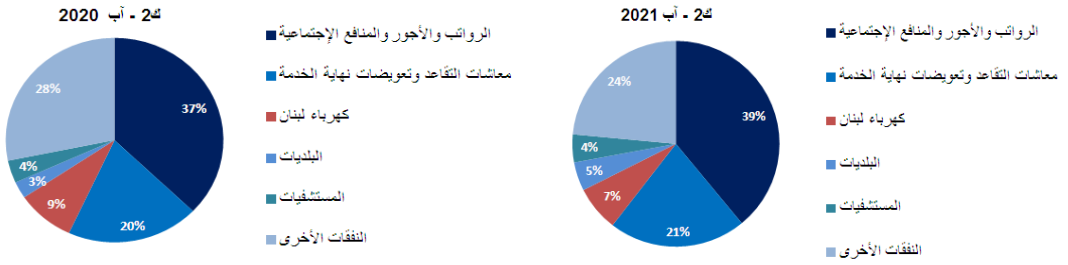

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردبات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني – آب 2020 وكانون الثاني– آب 2021

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الجهاز العسكري	**2,020**	**2,029**	**66**	**71**	**604**	**421**	**2**	**2**	**2,693**	**2,523**
الجيش	1,327	1,324	45	48	355	228	0	0	1,727	1,600
قوى الأمن الداخلي	505	521	17	18	202	145	2	2	726	686
قوى الأمن العام	141	138	3	4	34	36	0	0	179	178
قوى أمن الدولة	47	46	1	1	12	12	0	0	60	59
الجهاز التربوي	**705**	**669**	**31**	**20**	-	-	**22**	**13**	758	701
الجهاز المدني 1/	**335**	**329**	**33**	**25**	**2**	**3**	**32**	**27**	401	384
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**196**	**196**	**196**	**196**
الجمارك 3/									36	42
إجمالي الإنفاق	**3,060**	**3,027**	**130**	**115**	**606**	**424**	**251**	**238**	**4,084**	**3,846**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.

(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.

(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردبات الضرائب).

(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.

(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

إنخفضت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 33 مليار ليرة (1.1 في المائة) لتصل إلى 3,027 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2021. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة التراجع في مدفوعات الرواتب لصالح كل من الجهاز التربوي بقيمة 37 مليار ليرة (5.2 في المائة) والجهاز المدني بقيمة 6 مليار ليرة (1.7 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

إرتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 9 مليار ليرة (0.5 في المائة) خلال كانون الثاني– آب 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020. في التفاصيل، زادت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 17 مليار ليرة (3.3 في المائة)، وذلك مع زيادة المدفوعات المرتبطة بالألبسة بقيمة 21 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس. أما بالنسبة لمدفوعات الرواتب لصالح كل من قوى الأمن العام، الجيش وقوى أمن الدولة، فقد تراجعت بقيمة 4 مليار ليرة (2.6 في المائة)، 3 مليار ليرة (0.2 في المائة) و1 مليار ليرة (1.3 في المائة) على التوالي.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

شهدت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي تراجعًا بقيمة 37 مليار ليرة (5.2 في المائة) لتصل إلى 669 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2021. يعود هذا التراجع إلى تدني مدفوعات رواتب كل من الموظفين الدائمين والمتعاقدين في التعليم الإبتدائي بقيمة 25 مليار ليرة و7 مليار ليرة على التوالي.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 6 مليار ليرة (1.7 في المائة) مقارنةً مع العام السابق، لتصل إلى 329 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2021. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 16.9 في المائة، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 16.3 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.4 في المائة من المجموع). *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب وزارة الخارجية والمغتربين تراجعاً سنوياً بلغ 2.0 مليار ليرة (3.5 في المائة)، حيث انخفضت المدفوعات المخصصة لتغطية رواتب الموظفين الدائمين بقيمة 3.6 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني – آب 2020 وكانون الثاني – آب 2021

(مليون ليرة)	ك2 -آب 2020	ك2 -آب 2021	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في ك2 –آب 2021
وزارة الخارجية والمغتربين	57,502	55,509	**16.9%**
وزارة العدل	54,311	53,739	**16.3%**
وزارة المالية	40,711	40,763	**12.4%**
رئاسة مجلس الوزراء	31,725	31,612	**9.6%**
مجلس النواب	28,997	26,970	**8.2%**
وزارة الاشغال العامة والنقل	20,170	20,384	**6.2%**
وزارة الزراعة	17,052	16,865	**5.1%**
وزارة الصحة العامة	16,028	16,387	**5.0%**
وزارة الداخلية والبلديات	11,789	11,815	**3.6%**
وزارة الدفاع الوطني	11,034	10,983	**3.3%**
اخرى	45,848	44,362	**13.5%**
المجموع	**335,166**	**329,388**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 182 مليار ليرة (30.0 في المائة) ليسجّل 424 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2021. يعود هذا التراجع بشكلٍ أساسي إلى انخفاض بقيمة 127 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 228 مليار ليرة، إضافة إلى تدني بقيمة 57 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل إلى 145 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش انخفاضًا كبيرًا بقيمة 127 مليار ليرة (35.9 في المائة)، وذلك نتيجة الإنخفاض الحاد في نفقات الإستشفاء بقيمة 149 مليار ليرة (68.9 في المائة)، على الرغم من الزيادة المسجلة في التقديمات المدرسية بقيمة 25 مليار ليرة (28.4 في المائة).

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 57 مليار ليرة (28.2 في المائة) جراء إنخفاض كل من نفقات الإستشفاء، التقديمات المدرسية وتقديمات المرض والأمومة بقيمة 37 مليار ليرة (34.0 في المائة)، 9 مليار ليرة (14.8 في المائة) و7 مليار ليرة (41.7 في المائة) على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس.

أما لجهة التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام، فقد شهدت زيادةً طفيفة بقيمة 2 مليار ليرة (5.3 في المائة) خلال كانون الثاني– آب 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020، مع ارتفاع كل من نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة والتقديمات المدرسية بقيمة 2.5 مليار ليرة و0.9 في المائة على التوالي.

أخيرًا، تراجعت التقديمات لصالح قوى أمن الدولة بقيمة 1 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، وذلك مع تراجع نفقات الإستشفاء بقيمة 0.8 مليار ليرة مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت المدفوعات التي تغطي إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة قيمة 196 مليار ليرة لتبقى ثابتة خلال كانون الثاني– آب 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020.

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1718-1757
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb